نشرة صندوق النقد الدولي

إضافة عامين آخرين إلى سن التقاعد في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يساهم في استعادة أوضاع المالية العامة على المدى الطويل (الصورة: Newscom)

اجتماعات الربيع

ضرورة توفير استراتيجيات لمعالجة مستويات الدين الحكومي الضخمة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٣ إبريل ٢٠١٠

- شهدت مستويات الدين العام ارتفاعا هائلا في الاقتصادات المتقدمة أثناء الأزمة
- يتعين إيقاف هذا الارتفاع وتعزيز الموارد العامة
- سوف يقتضي ذلك مزيجا من االتدابير

صرح السيد جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، بأنه مع تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة العالمية ينبغي لصناع السياسات، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، البدء في التركيز على كيفية خفض المديونيات الحكومية الضخمة في بلدانهم من خلال الجمع بين إصلاح الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وقد بادرت الحكومات في جميع أنحاء العالم بزيادة الإنفاق للمساهمة في مكافحة الأزمة العالمية. لكن خسارة الإيرادات بسبب فترات الركود كبَّلت الحكومات بقيود الزيادة الهائلة في المديونيات الرسمية.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع الدين العام في الاقتصادات المتقدمة بأكثر من ٣٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة بين نهاية ٢٠٠٧ و ٢٠١٥، لتصل إلى ١١٠% من إجمالي الناتج المحلي. ويرجع الجانب الأكبر من هذه الزيادة إلى خسائر الإيرادات الناجمة عن الأزمة بينما لم تسفر التدابير التنشيطية المضادة للأزمة إلا عن عُشر هذه الزيادة فقط. وأشار السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، إلى أن هذا الارتفاع في المديونية كان سيتجاوز هذا المستوى لولا الدفعة التنشيطية.

وذكر السيد ليبسكي أنه يتعين على الحكومات في الوقت الحالي أن تخطط للسيطرة على مستويات الدين على مدار العقدين القادمين باتباع عملية لضبط أوضاع المالية العامة تعمل على إيقاف هذا الارتفاع.

وكان صندوق النقد الدولي قد ذكر أن تزايد الدين الحكومي يمثل خطرا متناميا على تعافي الاقتصاد العالمي، لكنه أشار بضرورة استكمال تنفيذ التدابير التنشيطية لعام ٢٠١٠ في معظم الاقتصادات المتقدمة حسب الخطة المقررة لأن التعافي لا يزال هشا.

خطة ضبط أوضاع المالية العامة

وصرح السيد ليبسكي أمام مؤتمر لمدة يومين في واشنطن حول استراتيجيات المالية العامة أنه سيتعين مراعاة الخصوصيات القُطْرية في تفاصيل أي استراتيجية يتم اعتمادها. واقترح خطة موجزة لضبط أوضاع المالية العامة وتعزيز الموارد العامة في الاقتصادات المتقدمة تقوم على ثلاثة محاور رئيسية، هي:

- تثبيت النفقات المرتبطة بالعمر ــ الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد ــ كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (فمن المرجح ألا يمكن تجاوز المستويات الراهنة في ظل الاتجاهات العامة الديمغرافية)؛
- تخفيض بنود الإنفاق الأخرى غير المرتبطة بالعمر مقارنة بإجمالي الناتج المحلي؛
- تدبير إيرادات إضافية على نحو يتسم بالكفاءة والمساواة.

وقال سيادته إن إصلاح نظم الرعاية الصحية ينطوي على صعوبة سياسية، لكن هناك نماذج ناجحة يمكن الاقتداء بها. ومن جهة أخرى، تم إنجاز الكثير بالفعل في إصلاح معاشات التقاعد، ويمكن أن تساعد إضافة عامين آخرين إلى سن التقاعد في استعادة الأوضاع على المدى الطويل، كما يمكن رفع الكفاءة في مختلف جوانب الرعاية الصحية.

وفيما يتعلق بالنفقات غير المرتبطة بالعمر، سوف يتعين تركيز الإصلاحات على تحسين عناصر الإنفاق وكفاءته، مع ضمان توفير الخدمات العامة الأساسية. ومرة أخرى، يتعين أن يكون المنهج المتبع مراعيا للخصوصيات القُطْرية. غير أن التجارب السابقة تشير إلى أن تركيز إصلاحات الإنفاق على الأجور والدعم والتحويلات قاد إلى النمو في الجهود السابقة لضبط أوضاع المالية العامة. كذلك يمكن تحقيق وفورات كبيرة بإيقاف الزيادات التي حدثت مؤخرا في الإنفاق العسكري.

ضرائب الاستهلاك

وعلى الجانب الضريبي، يتعين زيادة الضرائب ذات القاعدة الواسعة على الممتلكات الثابتة نسبيا لتعزيز الإيرادات في اقتصاد تحكمه العولمة. وتتضمن هذه الضرائب في الأساس الضرائب الاستهلاكية والضرائب التي تعمل على تصحيح المؤثرات الخارجية، كالضرائب على المنتجات البترولية.

وبتحديد أكبر، قال السيد ليبسكي إن المجال يتسع لتحسين أداء إيرادات الضريبة على القيمة المضافة في جميع البلدان تقريبا. فمن شأن إصلاح الإعفاءات الضريبية وإلغاء تخفيض المعدلات في كبرى البلدان المتقدمة أن يزيد المتوسط المرجح نحو ٢% من إجمالي الناتج المحلي، بمجرد تضييق فجوة السياسات التقديرية بواقع النصف. ولا يزال المجال متسعا أمام العديد من البلدان لزيادة إيراداتها بصورة ملحوظة من واقع الضرائب الانتقائية على التبغ والكحول.

والضرائب العقارية أيضا تمثل مصدرا فعالا للإيرادات ولها آثار إيجابية على النمو. كذلك فإن تسعير انبعاثات غاز الاحتباس الحراري ــ يمكن أن يحقق إيرادات ضخمة ــ إما بفرض ضريبة على انبعاثات الكربون أو بإجراء مزادات على تراخيص الانبعاثات.

وبالنظر على وجه الإجمال، نجد أن تدابير الإيرادات ذات التصميم الملائم والكفاءة النسبية فيما يتصل بهذه الضرائب في الاقتصادات المتقدمة الرائدة السبع تقارب قيمتها المتوسطة ٣% من إجمالي الناتج المحلي. ولا تدخل في ذلك قائمة من التدابير الجديدة المحتملة في هذا المجال ــ كاستحداث ضريبة على القيمة المضافة في الولايات المتحدة ومضاعفة معدل ضريبة القيمة المضافة المنخفض للغاية في اليابان ــ والتي يمكن أن تساهم في زيادة الإيرادات إلى حد كبير.

وإضافة إلى ذلك، توجد ثغرات كبيرة في الامتثال الضريبي في العديد من البلدان، لا سيما الاقتصادات الصاعدة. وتتطلب تقوية الامتثال الضريبي تجديد الجهود لمعالجة التخطيط الضريبي المتعدي، والاستغلال الضريبي في الخارج، والغش الضريبي، من خلال أطر قانونية أقوى ونظم حديثة لتكنولوجيا المعلومات.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.